مقتل 4 من الكوادر الطبية، و6 حوادث اعتداء على مراكز حيوية طبية ومراكز للدفاع المدني في تشرين الأول 2017

النظام السوري يتفوَّق على جميع الأطراف بانتهاكاته بحق الكوادر الطبية

SNHR
SYRIAN NETWORK FOR HUMAN RIGHTS
الشبكة السورية لحقوق الإنسان

الثلاثاء 7 تشرين الثاني 2017

الشبكة السورية لحقوق الإنسان، تأسَّست نهاية حزيران 2011، غير حكومية، مُستقلة، اعتمدت عليها المفوضية السامية لحقوق الإنسان مصدراً أساسياً في جميع تحليلاتها التي أصدرتها عن حصيلة الضحايا في سوريا.

المحتوى:

أولاً: مقدمة.

ثانياً: ملخص تنفيذي.

ثالثاً: تفاصيل الحوادث.

رابعاً: استنتاجات وتوصيات.

أولاً: المقدمة:

إنَّ قصف قوات النظام السوري بشكل مستمر ومنذ عام 2011 للمنشآت الطبية ومراكز الدفاع المدني، واستهداف أطراف النزاع المسلح وبشكل خاص قوات النظام السوري للكوادر الطبية وكوادر الدفاع المدني بعمليات القتل والاعتقال، يدلُّ على سياسة متعمَّدة تهدف إلى إيقاع المزيد من القتلى، وزيادة معاناة الجرحى من المدنيين والمسلَّحين.

يقول فضل عبد الغني مدير الشبكة السورية لحقوق الإنسان:

"إن الهجمات على المراكز الطبية ومراكز الدفاع المدني، وعلى الكوادر الطبية أيضاً وكوادر الدفاع المدني، تُعتبر انتهاكاً صارخاً للقانون الدولي الإنساني، وترقى إلى جريمة حرب من خلال الهجوم الفوضوي وفي كثير من الأحيان المتعمَّد على الأعيان المشمولة بالحماية، لقد تسبب كل ذلك في آلام مضاعفة للجرحى والمصابين، وهو أحد الأسباب الرئيسة لتهجير الشعب السوري، عبر رسالة واضحة أنه لا توجد منطقة آمنة، أو خط أحمر، بما فيها المشافي، عليكم أن تهاجروا جميعاً أو تَفْنَوا".

شهدت مدينة الأستانة عاصمة كازاخستان على مدار يومين (3 – 4/ أيار/ 2017) الجولة الرابعة من المفاوضات بين ممثلين عن روسيا وتركيا وإيران كدولٍ راعيةٍ لاتفاق أنقرة لوقف إطلاق النار، واتفقت الدول الثلاث على إقامة أربع مناطق لخفض التَّصعيد على أن يدخل الاتفاق حيِّز التَّنفيذ في 6/ أيار/ 2017، حدَّد الاتفاق 4 مناطق رئيسة لخفض التصعيد في محافظة إدلب وماحولها (أجزاء من محافظات حلب وحماة واللاذقية)، وشمال محافظة حمص، والغوطة الشرقية، وأجزاء من محافظتي درعا والقنيطرة جنوب سوريا، على أن يتم رسم حدودها بدقة من قبل لجنة مُختصة في وقت لاحق.

ويشمل الاتفاق وقف الأعمال القتالية والسماح بدخول المساعدات الإنسانية وعودة الأهالي النازحين إلى تلك المناطق.
وأسفرت مباحثات واسعة بدأت في أيار/ 2017 في العاصمة الأردنية عمَّان بين كل من روسيا والولايات المتحدة الأمريكية والأردن، عن إعلان كل من الرئيسَين الأمريكي والروسي على هامش قمة دول الاقتصاديات العشرين الكبرى في هامبورغ التَّوصل إلى اتفاق لوقف إطلاق النار في جنوب غرب سوريا، في محافظات درعا والقنيطرة والسويداء، على أن يدخل الاتفاق حيِّزَ التَّنفيذ عند الساعة 12:00 من يوم الأحد 9/ تموز/ 2017. نصّ اتفاق الجنوب السوري على السماح بدخول المساعدات الإنسانية، إضافة إلى وقف إطلاق النار بين الأطراف المتنازعة (قوات النظام السوري وحلفاؤه من جهة، وفصائل في المعارضة المسلحة من جهة ثانية) على أن يقع أمن هذه المنطقة على عاتق القوات الروسية بالتّنسيق مع الأمريكيين والأردنيين.

ثمّ عُقدت في تموز وآب 2017 اتفاقيات محلية أخرى، كاتفاق الغوطة الشرقية بين فصائل في المعارضة المسلحة فيها من جهة، وأفراد من الجانب الروسي من جهة ثانية، واتفاق مُشابه مع فصائل في المعارضة في ريف حمص الشمالي، لكنَّ هذه الاتفاقيات لم تُنشر نصوصها الرسمية على مواقع للحكومة الروسية، كما لم تنشرها فصائل المعارضة المسلحة، عدا فصيل فيلق الرحمن الذي نشر نصَّ الاتفاق على موقعه الرسمي، ووردَ في نهايته توقيع لضامن روسي لكن دون ذكر الاسم الصريح، وفي ذلك خلل كبير، ويبدو أنَّ كلَّ ذلك يساعد الطرف الضامن الروسي في سهولة التخلص من أي التزامات أو تبعات قانونية أو سياسية لاحقة.
يوم السبت 22/ تموز/ 2017 أعلنت وزارة الدفاع الروسية عن توقيع اتفاق لخفض التَّصعيد في الغوطة الشرقية في ختام المفاوضات بين أفراد عسكريين روس من جهة، وبين فصيل جيش الإسلام من جهة ثانية، في العاصمة المصرية القاهرة، على أن يدخل الاتفاق حيِّزَ التَّنفيذ في الساعة 12:00 من اليوم ذاته. ويوم الأربعاء 16/ آب/ 2017 وقّع ممثل عن فيلق الرحمن وممثل عن الحكومة الروسية في مدينة جنيف اتفاقاً ينصُّ على انضمام فيلق الرحمن إلى منطقة خفض التَّصعيد في الغوطة الشرقية، على أن يدخل هذا الاتفاق حيِّزَ التَّنفيذ عند الساعة 21:00 من يوم الجمعة 18/ آب/ 2017.

الإثنين 31/ تموز/ 2017 في العاصمة المصرية القاهرة تمَّ توقيع اتفاق لخفض التَّصعيد في ريف حمص الشمالي وريف حماة الجنوبي بين فصائل في المعارضة المسلحة في المنطقة والنظام السوري ممثلاً بالحكومة الروسية كطرف ضامن للنظام السوري على أن يدخل هذا الاتفاق حيِّزَ التَّنفيذ عند الساعة 12:00 من يوم الخميس 3/ آب/ 2017. وعقبَ دخول الاتفاق حيِّزَ التَّنفيذ انعقَدَ اجتماعان بين لجنة ممثلة للفعاليات العسكرية والمدنية في منطقتي ريف حمص الشمالي وريف حماة الجنوبي ومبعوث روسي في خيمة مُعدَّة للقاء في منطقة محايدة قرب معبر الدار الكبيرة في قرية الدار الكبيرة بريف محافظة حمص الشمالي؛ لمناقشة بنود اتِّفاق القاهرة لخفضِ التَّصعيد، التي أبدت بعض فصائل المعارضة تحفُّظها عليها.

شملت أهمُّ بنود الاتفاقَين الأخيرين وقف جميع الأعمال القتالية بين الأطراف المتنازعة في المناطق المذكورة –عدا المناطق التي يوجد فيها تنظيم داعش أو هيئة تحرير الشام– والسماح بدخول المساعدات الإنسانية إلى تلك المناطق والإفراجَ عن المعتقلين –مَحلَ اهتمام كُلِّ طَرَف–.

ومنذ دخول هذا الاتفاقات حيِّزَ التنفيذ شهدت المناطق المشمولة بهذه الاتفاقات تراجعاً ملحوظاً وجيداً نسبياً في معدَّل القتل، مقارنة مع الأشهر السابقة منذ آذار 2011 حتى الآن. لكن على الرغم من كل ذلك فإن الخروقات لم تتوقف، وبشكل رئيس من قبل النظام السوري، الذي يبدو أنه المتضرر الأكبر من استمرار وقف إطلاق النار، وخاصة جرائم القتل خارج نطاق القانون، والأفظع من ذلك عمليات الموت بسبب التعذيب، وهذا يؤكد وبقوة أن هناك وقفاً لإطلاق النار فوق الطاولة نوعاً ما، أما الجرائم التي لا يُمكن للمجتمع الدولي –تحديداً للجهات الضامنة للاتفاقات– أن يلحظَها فهي ما زالت مستمرة لم يتغير فيها شيء.

ومع نهاية الجولة السادسة من المفاوضات في العاصمة الكازخية أستانة التي انعقدت على مدار يومين (14 – 15/ أيلول/ 2017) تمَّ الإعلان عن تثبيت منطقة خفض التَّصعيد في محافظة إدلب وما حولها مع الإقرار بنشر قوات عسكرية (روسية، تركية، إيرانية) لمراقبة الاتفاق، والسَّماح بدخول المساعدات الإنسانية.

في 19/ أيلول بدأت قوات الحلف السوري – الروسي حملة عسكرية مُكثَّفة على محافظة إدلب إثر إعلان هيئة تحرير الشام مدعومة بعدد من فصائل في المعارضة (الحزب الإسلامي التركستاني، وجيش العزة، وجيش النخبة) عن معركة أطلقت عليها اسم "يا عباد الله اثبتوا" في شمال شرق محافظة حماة فاستولت على عدة قرى استعادت قوات النظام السوري مدعومة بالقوات الروسية السيطرة عليها في اليوم ذاته. وقد أصدرنا تقريراً يوثق أبرز الانتهاكات في الأسبوع الأول من الحملة، ثم وسَّعت هذه القوات حملتها فشملت ريفي محافظة حلب وحماة، والغوطة الشرقية بريف دمشق.

في 8/ تشرين الأول/ 2017 وقَّع كل من جيش الإسلام وأكناف بيت المقدس وجيش الأبابيل (فصائل في المعارضة المسلحة) وممثل وزارة الدفاع الروسية في العاصمة المصرية القاهرة اتفاقاً ينصُّ على ضمِّ منطقة جنوب مدينة دمشق إلى مناطق خفض التَّصعيد، على أن يدخلَ حيِّز التّنفيذ عند الساعة 12:00 من يوم 12/ تشرين الأول/ 2017، وقد نصَّ الاتفاق على وقف لإطلاق النار في المنطقة مع ضمان عدم تهجير سكانها إضافة إلى السماح بدخول المساعدات الإنسانية إليها.

تلا وزير الخارجية الكازخية في الجلسة الختامية للجولة السابعة لمفاوضات أستانة التي انعقدت في 30 – 31/ تشرين الأول/ 2017 البيان الختامي للدول الضامنة (روسيا، وتركيا، وإيران) الذي تضمَّن دعوة تلك الدول أطرافَ النزاع في سوريا إلى ضرورة اتخاذ إجراءات لدعم الثقة فيما بينها، بما فيها الإفراج عن المعتقلين والمختفين قسراً، وتسليم جثامين القتلى إضافة إلى ضمان دخول المساعدات الإنسانية إلى المناطق المحاصرة.

سجلنا في تشرين الأول انخفاضاً ملموساً في معدل الانتهاكات بحق الكوادر الطبية ومنشآتهم لم يسبق تسجيله منذ تموز المنصرم.

منهجية:

تعتمد الشبكة السورية لحقوق الإنسان منهجية عالية في التوثيق، عبر الروايات المباشرة لناجين أو لأهالي الضحايا، إضافة إلى عمليات تدقيق وتحليل الصور والفيديوهات وبعض التسجيلات الطبية، وبالرغم من ذلك لا ندَّعي أننا قمنا بتوثيق الحالات كافة، وذلك في ظلِّ الحظر والملاحقة من قبل قوات النظام السوري وبعض المجموعات المسلحة الأخرى.

يتفاوت كمُّ ونوعية الأدلة بين حادثة وأخرى، ونظراً لكثرة ما ورد سابقاً من تحديات، فكثير من الحوادث يتغيَّر توصيفها القانوني نظراً لحصولنا على أدلة أو قرائن جديدة لم تكن بحوزتنا عندما قمنا بنشرها في التقرير، حيث نقوم بإضافة تلك الأدلة والقرائن إلى أرشيف قاعدة البيانات، ومن ناحية أخرى، فكثير من الحوادث قد لا يكون فيها انتهاك للقانون الدولي الإنساني، لكنَّها تضمَّنت أضراراً جانبية، فنحن نقوم بتسجيلها وأرشفتها من أجل معرفة ما حدث تاريخياً، وحفاظاً عليها كسجلٍ وطني، لكننا لا نصفُها بأنَّها ترقى إلى جرائم.

نرجو الاطلاع على المنهجية المتَّبعة من قبل الشبكة السورية لحقوق الإنسان في توثيق الضحايا وتصنيف المراكز الحيوية المدنية.

ما وردَ في هذا التقرير يُمثِّل الحدَّ الأدنى الذي تمكنَّا من توثيقه من حجم وخطورة الانتهاكات التي حصلت، كما لا يشملُ الحديثُ الأبعادَ الاجتماعية والاقتصادية والنفسيَّة.

ثانياً: الملخص التنفيذي:

ألف: حصيلة ضحايا الكوادر الطبية وكوادر الدفاع المدني منذ بداية عام 2017:

وثقت الشبكة السورية لحقوق الإنسان منذ مطلع عام 2017 حتى تشرين الثاني من العام ذاته مقتل 97 من الكوادر الطبية وكوادر الدفاع المدني على يد الأطراف الرئيسة الفاعلة في سوريا.

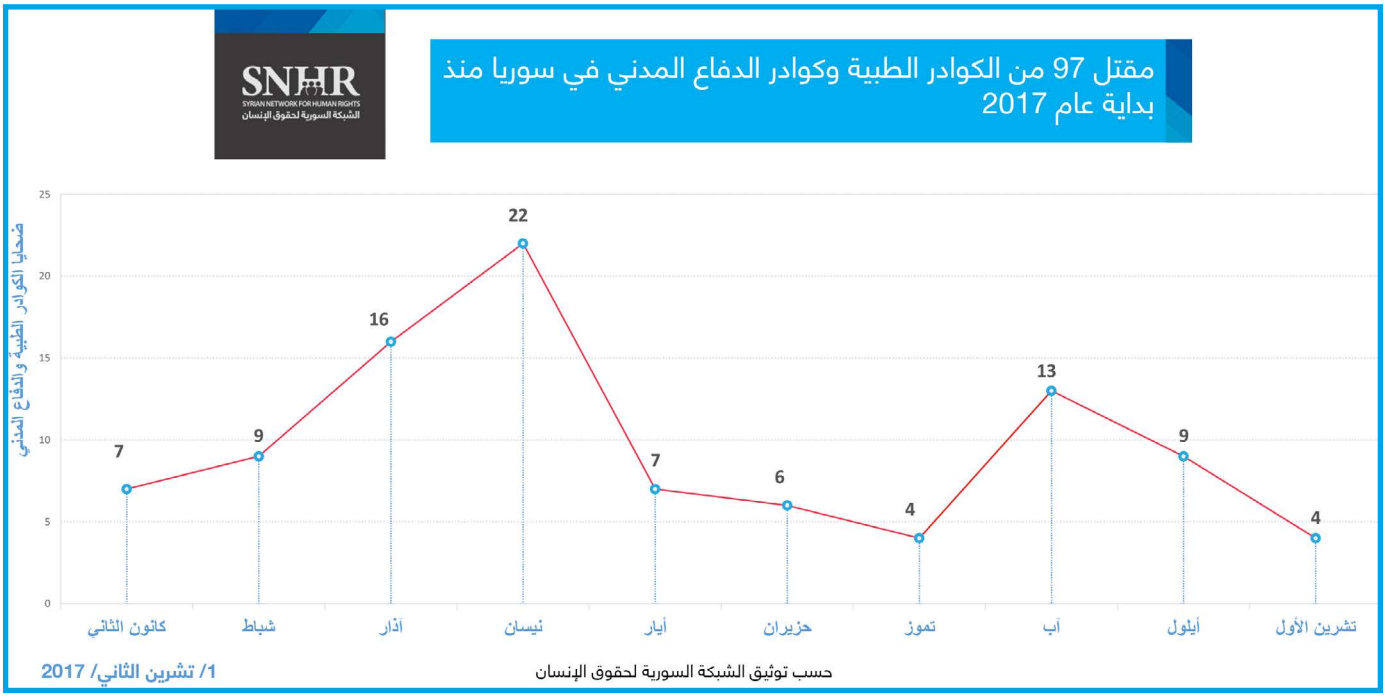

باء: حصيلة الانتهاكات في تشرين الأول:

وثقت الشبكة السورية لحقوق الإنسان في تشرين الأول 2017، الانتهاكات الرئيسة التالية بحقّ الكوادر الطبية وكوادر الدفاع المدني والمنشآت العاملة لهما:

- أعمال القتل:

وثقنا مقتل 4 من الكوادر الطبية

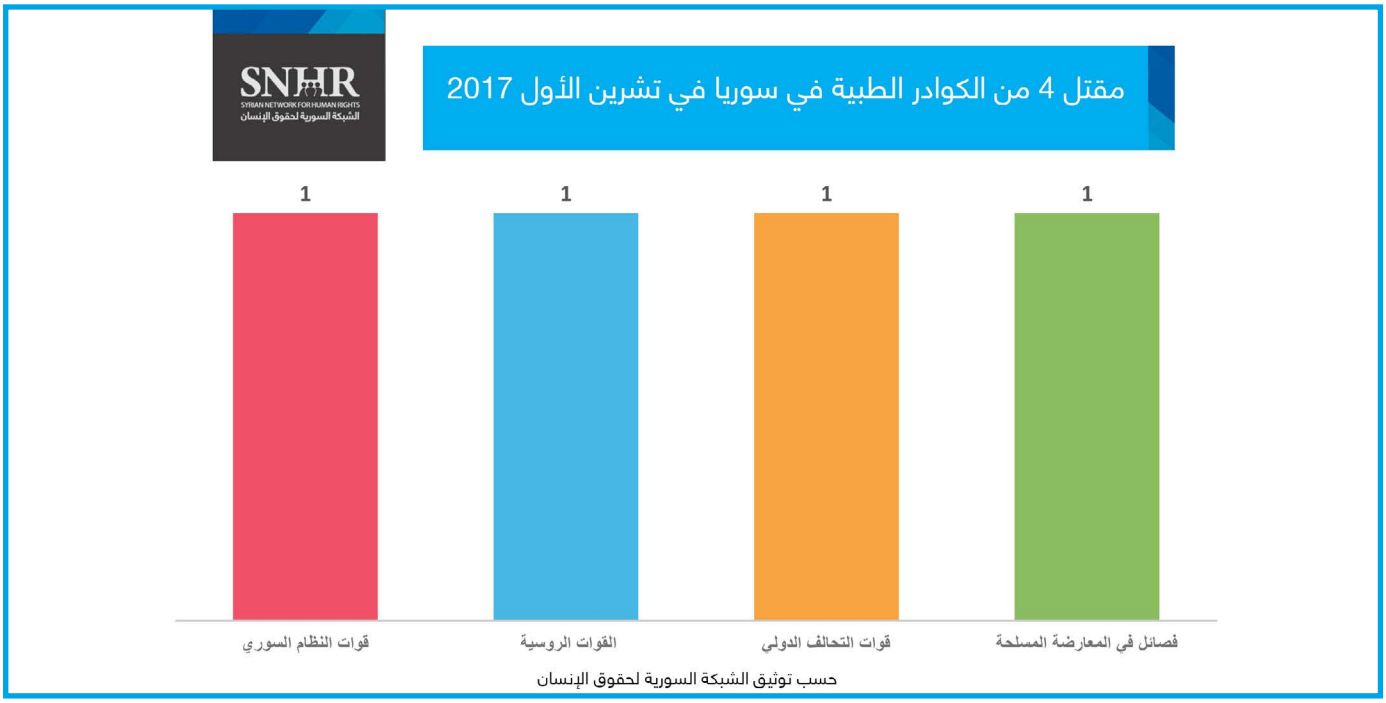

توزعوا كالتالي:

- قوات النظام السوري (الجيش، الأمن، الميليشيات المحلية، الميليشيات الشيعية الأجنبية): 1 مسعفاً.
- القوات الروسية: 1 صيدلانياً.
- فصائل في المعارضة المسلحة: 1 طبيباً.
- قوات التحالف الدولي: 1 صيدلانياً.

- استهداف المراكز الحيوية الطبية ومراكز للدفاع المدني:

وثقت الشبكة السورية لحقوق الإنسان 6 حوادث اعتداء على مراكز حيوية طبية ومراكز للدفاع المدني، توزعت على النحو التالي:

- قوات النظام السوري (الجيش، الأمن، الميليشيات المحلية، الميليشيات الشيعية الأجنبية): 5 حوادث اعتداء، توزعت على النحو التالي:

- 2 منشآت الطبية
- 3 مراكز الدفاع المدني

- القوات الروسية: 1 منشأة طبية

توزع حوادث الاعتداء على المراكز الحيوية الطبية ومراكز الدفاع المدني على الأطراف الفاعلة الرئيسة في تشرين الأول 2017

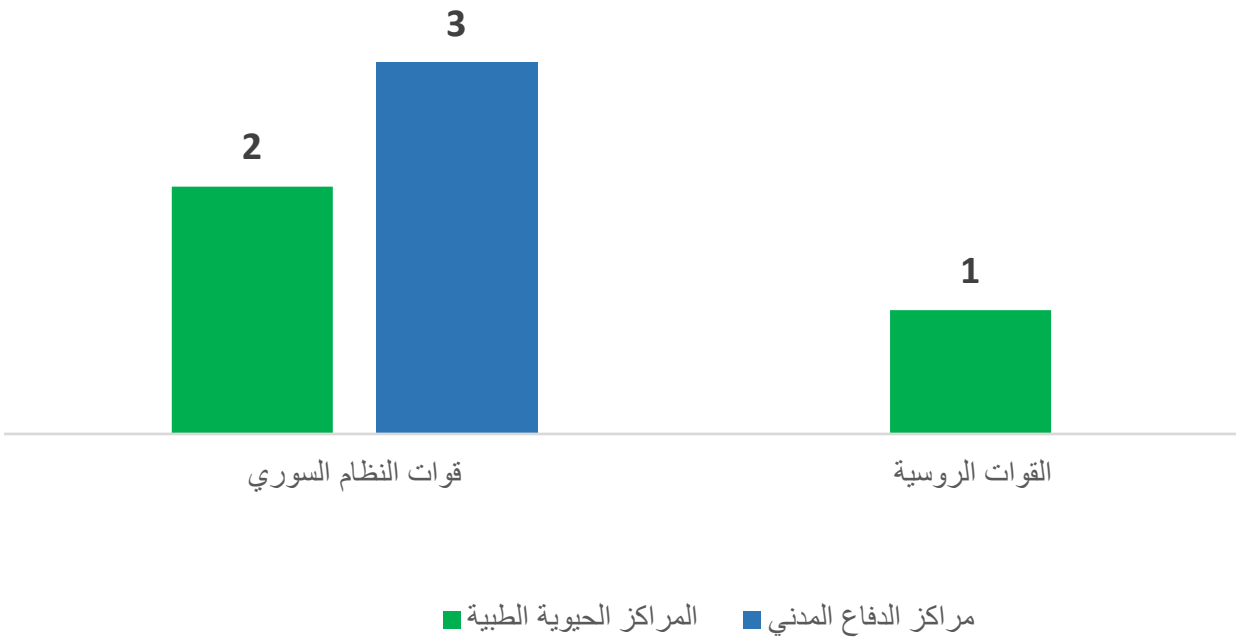

ثالثاً: تفاصيل الحوادث:

ألف: أعمال القتل:

– قوات النظام السوري (الجيش، الأمن، الميليشيات المحلية، الميليشيات الشيعية الأجنبية):

علاء محمد الشواف، مسعف يعمل لدى مستوصف الصاخور شرق مدينة حلب، من أبناء مدينة الباب بريف محافظة حلب الشرقي، يبلغ من العمر 26 عاماً، حاصل على إجازة في هندسة الاتصالات، متزوج، اعتقلته قوات النظام السوري في كانون الأول/ 2016 أثناء مروره على إحدى نقاط التفيش التابعة لها في حي جبرين شرق مدينة حلب، الخميس 19/ تشرين الأول/ 2017 حصلنا على معلومات تؤكد وفاته بسبب التعذيب في كانون الأول/ 2016 داخل أحد مراكز الاحتجاز.

– القوات الروسية:

أسعد غربي السليمان، صيدلاني، من أبناء مدينة الميادين بريف محافظة دير الزور الشرقي؛ مواليد 1975، متزوج ولديه 5 أولاد، قُتل يوم الأربعاء 4/ تشرين الأول/ 2017 جراء قصف طيران ثابت الجناح نعتقد أنه روسي بالصواريخ المعبر المائي الواصل بين مدينة العشارة وقرية درنج في مدينة العشارة بريف محافظة دير الزور الشرقي.

– فصائل في المعارضة المسلحة:

رامي خالد نجيب الزحيلي، طبيب أخصائي في أمراض القلب والأوعية، من أبناء مدينة دير عطية شمال محافظة ريف دمشق، قُتل يوم الأحد 15/ تشرين الأول/ 2017 قرابة الساعة 13:00 جراء سقوط قذيفة هاون على شارع القشلة في حي باب توما جنوب مدينة دمشق، نعتقد أن مصدرها مدفعية متمركزة في منطقة خاضعة لسيطرة فصائل في المعارضة المسلحة.

رامي الزحيلي

– قوات التحالف الدولي:

علاء حسن علاوي الحمام، صيدلاني، من أبناء حي الدرعية شمال شرق مدينة الرقة، مواليد عام 1978، حاصل على إجازة في الصيدلة من إحدى الجامعات الأوكرانية ومتابع في اختصاص مخبري، قُتل يوم الثلاثاء 3/ تشرين الأول/ 2017 جراء قصف طيران ثابت الجناح تابع لقوات التحالف الدولي بالصواريخ حارة البدو شمال غرب مدينة الرقة.

علاء الحمام

باء: استهداف المراكز الحيوية الطبية ومراكز الدفاع المدني:

نستعرض أبرز حوادث الاعتداء على المراكز الحيوية الطبية ومراكز الدفاع المدني

– قوات النظام السوري (الجيش، الأمن، الميليشيات المحلية، الميليشيات الشيعية الأجنبية):

المراكز الحيوية الطبية:

– المنشآت الطبية (المستشفيات – المستوصفات – النقاط الطبية – المشافي الميدانية):

الجمعة 6/ تشرين الأول/ 2017 قرابة الساعة 12:00 قصف طيران ثابت الجناح تابع لقوات النظام السوري صاروخاً قرب مبنى مؤسسة شفاء الطبية –يحتوي عيادات ومخابر طبية وصيدلية– في مدينة دوما في الغوطة الشرقية شرق محافظة ريف دمشق؛ ما أدى إلى دمار جزئي في المبنى وإصابة مواد إكسائه والتجهيزات والمعدات الطبية بأضرار مادية كبيرة وخروجه عن الخدمة، تخضع المدينة لسيطرة فصائل في المعارضة المسلحة وقت الحادثة.

أضرار إثرَ قصف قوات النظام السوري مؤسسة شفاء الطبية في مدينة دوما/ ريف دمشق/ 6/ 10/ 2017

مراكز الدفاع المدني:

ظهر السبت 7/ تشرين الأول/ 2017 قصفت مدفعية تابعة لقوات النظام السوري قذيفة هاون قرب سيارة إسعاف تابعة للمركز 90 التابع للدفاع المدني على أطراف قرية مديرا في الغوطة الشرقية شرق محافظة ريف دمشق، أثناء إسعاف كادرها جرحى قصف سابق؛ ما أدى إلى إصابة أحد عناصر الدفاع المدني بجراح، إضافة إلى إصابة هيكلها بأضرار مادية متوسطة، تخضع القرية لسيطرة فصائل في المعارضة المسلحة وقت الحادثة.

أضرار إثرَ قصف قوات النظام السوري قرب سيارة إسعاف للدفاع المدني في قرية مديرا/ ريف دمشق/ 7/ 10/ 2017

– القوات الروسية:

المراكز الحيوية الطبية:

– المنشآت الطبية (المستشفيات – المستوصفات – النقاط الطبية – المشافي الميدانية):

الإثنين 2/ تشرين الأول/ 2017 قصف طيران ثابت الجناح نعتقد أنه روسي بالصواريخ مستودعاً تابعاً لمركز لقاحات في مدينة الميادين بريف محافظة دير الزور الشرقي؛ ما أدى إلى دمار كبير في بناء المستودع وخروجه عن الخدمة إضافة إلى إتلاف كميات من لقاح الحصبة وجرعات الشلل الفموي، تخضع مدينة الميادين لسيطرة تنظيم داعش وقت الحادثة.

تواصلت الشبكة السورية لحقوق الإنسان مع الطبيب عماد المصطفى من بلدة بقرص بريف دير الزور الشرقي –عبر حسابه على موقع التواصل الاجتماعي فيسبوك– وهو مؤسس حملات اللقاح في دير الزور، وأفادنا بروايته:

> ”اللقاحات التي كانت موجودة في المستودع بمدينة الميادين هي اللقاح الخماسي والسل، والتهاب الكبد، وشلل أطفال عضلي وفموي، تمَّ توزيع لقاح السل والتهاب الكبد وشلل الأطفال العضلي على مراكز اللقاحات في باقي قرى وبلدات ريف دير الزور قبل تعرُّض المركز لقصف الطيران الروسي. تسبَّب القصف بدمار في المركز وإتلاف لقاح الحصبة، وما يزيد عن 170 ألف جرعة شلل أطفال فموية“.

رابعاً: الاستنتاجات والتوصيات:

الاستنتاجات القانونية:

1. إنَّ الحوادث الواردة في هذا التقرير تُمثِّل بشكل لا يقبل التشكيك خرقاً لقراري مجلس الأمن رقم 2139 و 2254 القاضيَين بوقف الهجمات العشوائية، وانتهاكاً عبر جريمة القتل العمد للمادة الثامنة من قانون روما الأساسي، ما يُشكل جرائم حرب.

2. نؤكد على أن معظم حوادث القصف الواردة في التقرير قد استهدفت أفراداً مدنيين عزل، وبالتالي فإن القوات السورية انتهكت أحكام القانون الدولي لحقوق الإنسان الذي يحمي الحق في الحياة. إضافة إلى أنها ارتكبت في ظل نزاع مسلح غير دولي فهي ترقى إلى جريمة حرب، وقد توفرت فيها الأركان كافة. كما مارست القوات الروسية، وفصائل في المعارضة المسلحة، وقوات التحالف الدولي أفعالاً ترقى لأن تكون جرائم حرب عبر عمليات القتل خارج نطاق القانون أو استهداف المراكز الحيوية المدنية.

3. إن الهجمات الواردة في التقرير تعتبر بمثابة انتهاك للقانون الإنساني الدولي العرفي، ذلك أن القذائف قد أُطلقت على مناطق مأهولة بالسكان ولم توجَّه إلى هدف عسكري مُحدد.

4. إن عمليات القصف، قد تسببت بصورة عرضية في حدوث خسائر طالت أرواح المدنيين أو إلحاق إصابات بهم أو في إلحاق الضرر الكبير بالأعيان المدنية. وهناك مؤشرات قوية جداً تحمل على الاعتقاد بأن الضَّرر كان مفرطاً جداً إذا ما قورن بالفائدة العسكرية المرجوة.

التوصيات:

إلى مجلس الأمن:

• يتوجب على مجلس الأمن اتخاذ إجراءات إضافية بعد مرور أكثر من عامين على القرار رقم 2139 ولا يوجد التزامات بوقف عمليات القصف العشوائي، ويجب أن تلتزم بها جميع أطراف النزاع، إلى جانب الالتزام بقواعد القانون الدولي الإنساني.

• يجب إحالة الملف السوري إلى المحكمة الجنائية الدولية ومحاسبة جميع المتورطين، بما فيهم النظام الروسي بعد أن ثبت تورطه بارتكاب جرائم حرب.

• إحلال الأمن والسلام وتطبيق مبدأ مسؤولية حماية المدنيين، لحفظ أرواح السوريين وتراثهم وفنونهم من الدمار والنهب والتخريب.

• توسيع العقوبات لتشمل النظامين الروسي الإيراني المتورطَين بشكل مباشر في ارتكاب جرائم حرب وجرائم ضد الإنسانية ضد الشعب السوري.

إلى المجتمع الدولي:

• في ظلِّ انقسام مجلس الأمن وشلله الكامل، يتوجب التحرك على المستوى الوطني والإقليمي لإقامة تحالفات لدعم الشعب السوري، ويتجلى ذلك في حمايته من عمليات القتل اليومي ورفع الحصار، وزيادة جرعات الدعم المقدمة على الصعيد الإغاثي. والسعي إلى ممارسة الولاية القضائية العالمية بشأن هذه الجرائم أمام المحاكم الوطنية، في محاكمات عادلة لجميع الأشخاص المتورطين.

• دعت الشبكة السورية لحقوق الإنسان مراراً وتكراراً في عشرات الدراسات والتقارير وباعتبارها عضو في التحالف الدولي، إلى تطبيق مبدأ مسؤولية الحماية (ICRtoP)، وقد تم استنفاذ الخطوات السياسية عبر اتفاقية الجامعة العربية ثم خطة السيد كوفي عنان، وبالتالي لابُدَّ بعد تلك الفترة من اللجوء إلى الفصل السابع وتطبيق مبدأ مسؤولية الحماية (R2P)، الذي أقرته الجمعية العامة للأمم المتحدة، ومازال مجلس الأمن يُعرقل حماية المدنيين في سوريا.

• تجديد الضغط على مجلس الأمن بهدف إحالة الملف في سوريا إلى المحكمة الجنائية الدولية.

• السعي من أجل إحقاق العدالة والمحاسبة في سوريا عبر الجمعية العامة للأمم المتحدة ومجلس حقوق الإنسان، واستخدام مبدأ الولاية القضائية العالمية.

إلى الطرف الضامن الروسي:

- يتوجب ردع النظام السوري عن إفشال اتفاقيات خفض التَّصعيد، وعدا ذلك فسوف يُقرأ على أنه مجرد تبادل أدوار بين النظام الروسي من جهة والحلف السوري/ الإيراني من جهة ثانية.
- البدء في تحقيق اختراق في قضية المعتقلين عبر الكشف عن مصير 76 ألف مختفٍ لدى النظام السوري.

إلى المنظمات الطبية حول العالم:

هناك عجز كبير في الكوادر الطبية في سوريا بسبب عمليات القتل المستمرة، يجب على الأطباء السوريين أولاً تعويض النقص الحاد الحاصل داخل سوريا، كما يجب على المنظمات العالمية إرسال متطوعين للعمل في المناطق الغير خطرة حيث يتم إسعاف المرضى إليها، وقد سجلنا وفاة كثير من المرضى بسبب العجز في الكوادر الطبية.

شكر وعزاء

خالص الشكر والعزاء لجميع الأهالي والنشطاء المحليين الذين أغنت مساهماتهم هذا التقرير بشكل فعال.

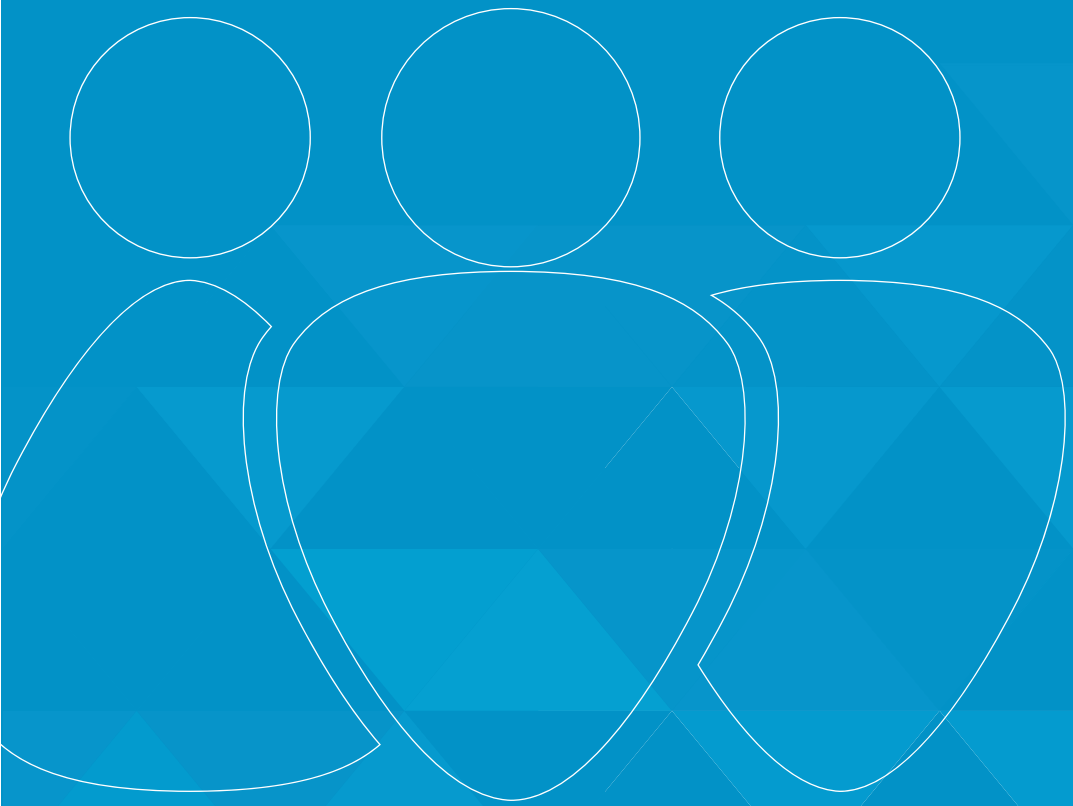

@snhr

Info@sn4hr.org

www.sn4hr.org